

مدى تأثير اختيار منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية

محمد عبدالله آل عباس

أستاذ المراجعة المساعد، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الملك خالد

ص. ب ٥١٦٨، بريدة ٥١٤٢٢

(قدم للنشر ٢٠٠٨م/٦/٢؛ وقبل للنشر ٢٠٠٨م/٤/٣)

ملخص البحث. تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين قرار اختيار المراجع وظاهرة إدارة الأرباح Earning Management أو معالجة الأرباح Earning Manipulation في الشركات المساهمة السعودية، كما تهدف هذه الدراسة إلى تتبع قرار تغيير المراجع وعلاقته بإدارة الربح. وتعني إدارة الأرباح تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الأرباح المنشورة حسب ما ترغبه الإدارة وتحقيق مصالحها وقت التقرير. وفي هذه الدراسة تم استخدام المتغير NonBig4 - Big4 كمتغير بديل عن حجم المراجع والاستحقاقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح. وقد شملت الدراسة عينة من الشركات المساهمة السعودية التي توفرت بياناتها للدراسة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٦، وبلغت المشاهدات ٢٤١ مشاهدة. وقد تبين وجود اتجاه إيجابي في الاستحقاقات الاختيارية للشركات التي تعين مراجعاً من مجموعة الأربعة الكبار واتجاه سلبي للشركات التي تقوم بتعيين مراجعاً خارج هذه المجموعة إلا أن تلك الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية، كما لم يتم ملاحظة علاقة بين تغيير المراجع وإدارة الربح. ومن هنا يمكن القول عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم منشأة المراجعة على دوافع الشركة نحو إدارة الربح كما خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات بهذا الشأن.

كلمات مفتاحية: إدارة الأرباح، معالجة الأرباح، جودة المراجعة، حجم مكتب المراجعة، Big4.

إطار الدراسة

المقدمة

توفر المعايير المحاسبية بدائل لمعالجة الوقائع والأحداث الاقتصادية بالإضافة إلى مجال واسع من التقديرات التي تستطيع من خلالها الإدارة التأثير في رقم الأرباح. ومؤخرا تم رصد عدد من الشركات العالمية التي تعرضت لسوء استخدام الإدارة لهذه المرونة وقد سميت هذه الظاهرة "بإدارة الأرباح" Earning Management، وهي تعني تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية للتأثير في رقم الأرباح المنشورة حسب ما ترغبه الإدارة ويحقق مصالحها وقت التقرير (أبو الخير [١]).

وفي الأسواق العالمية ظهرت أدلة ميدانية في الأسواق العالمية على قيام الإدارة باستخدام الممارسات المحاسبية بغرض التأثير على صافي الربح وبالتالي أسعار الاسهم. فقد أشارت دراسة Holmstrom [٢] بأن قيمة سهم شركة Enron الأمريكية كانت ٩٠,٧ دولارا ثم انخفضت إلى ٠,٦٨ سنتا بعد أن قامت هيئة تداول الأوراق المالية SEC بفحص الممارسات المحاسبية التي اتبعتها إدارة الشركة ومن ثم إدانتها بالقيام بالممارسات التي كان الهدف منها التأثير على رقم الأرباح وإظهار وضع الشركة بصورة غير عادلة. ويعد هذا من أقوى الأدلة التي يقدمها الفكر المحاسبي على استخدام الإدارة لأساليب إدارة الربح Holmstrom [٢]. كما أن في تلك الأحداث التي مرت على السوق المالية الأمريكية دليلا قويا على ما يمكن أن تقوم به هيئات مراقبة الأسواق من تأثير بالغ على هذه الظاهرة.

وبما أن دور المراجعة هو إضفاء الثقة على القوائم المالية، كما أن المراجعة تتكئ في وجودها على الاستقلال، وأن أحد أهم المفاهيم التي يعمل في ضوءها المراجع مفهوم العرض العادل Fair Presentation، فإنه من المتوقع أن يكون لهذا الدور اثر في الحد من قدرة الإدارة على ممارسة أساليب إدارة الربح.

أهمية الدراسة

واجهت سوق الأسهم السعودية في السنوات الأخيرة تحديات كبيرة تمثلت في الصعود المستمر والمتسارع في رقم المؤشر وأسعار الأسهم لتصل إلى أرقام قياسية لم تصلها من قبل وفي فترة وجيزة. فقد قفز المؤشر من ٢٤٣٠ نقطة في عام ٢٠٠١م ووصل إلى ٢٠٦٣٤ نقطة مع بداية عام ٢٠٠٦م، ثم يعود ليتراجع حتى وصل إلى ٦٨٦١ نقطة مع منتصف عام ٢٠٠٧م. وقد أظهرت دراسة السهلي [٣] ودراسة عسيري [٤] أدلة على وجود ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات السعودية. وهذا بدوره يثير التساؤل حول دور المراجع في التخفيف من هذه الظاهرة. فدور المراجع يكمن في إضفاء الثقة على القوائم المالية من خلال إبداء رأي فني محايد مبني على تقييم الأدلة التي جمعها من خلال اطلاعه على سجلات الشركة وتقييمه لتقديرات الإدارة للعديد من المخصصات والاستحقاقات التي تعتمد عليها الإدارة في التأثير على رقم الأرباح. ولهذا فإنه من المتوقع أن يكون لقرار اختيار المراجع علاقة بقدرة الإدارة على تعديل رقم الأرباح، بحيث أن اختيار الشركة للمراجع ذو الإمكانيات الكبيرة قد يشير إلى عدم تورط إدارة الشركة في عمليات إدارة الأرباح والعكس كلما رغبت الشركة التأثير على رقم الأرباح فإنها تسعى إلى اختيار مراجع ذو إمكانيات متوسطة أو أقل. من هنا ووفقا لفرضية المحتوى

الإشاري لأسم المراجع Signaling Hypothesis فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها في اكتشاف العلاقة بين قرار اختيار المراجع وممارسات الإدارة لعمليات إدارة الربح. وهذا له دوره في توظيف اسم وحجم منشأة المراجعة كمؤشر على ممارسات إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية. كما تستمد الدراسة أهميتها أيضا من خلال تقديم توصيات قد تساعد الجهات المسؤولة عن تطوير المهنة بالمملكة.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين اختيار مراجع الحسابات باستخدام التقسيم الثنائي (Big 4 و Non-Big 4) وأثره على ممارسات إدارة الأرباح وذلك باستخدام عينة من الشركات المساهمة السعودية المدرجة خلال الفترة من ٢٠٠٢م وحتى ٢٠٠٦م. كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات بهذا الشأن تسهم في تطور مهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة.

مشكلة الدراسة

أظهرت عدة دراسات سابقة شيوع ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال السعودية ومن ثم تثار مشكلة الدراسة في كيفية الحد من تلك الممارسات. فهل يمكن الحد منها بتعيين منشأة مراجعة كبيرة (Big 4)؟ في هذا الإطار تناقش الدراسة تلك القضية من خلال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ١- هل لاختيار المراجع علاقة بظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية؟
- ٢- ما هو اتجاه هذه العلاقة إن وجدت؟
- ٣- هل لقرار الشركة بتغيير المراجع علاقة بممارسات إدارة الأرباح؟
- ٤- هل يختلف تأثير المراجع على قدرة الشركة على إدارة الأرباح بحسب حجم منشأة المراجعة؟

منهج الدراسة

تنهج هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري يرتكز على الفكر المحاسبي المستقر ليساعد في تتبع وفهم ظاهرة البحث وتفسير نتائج الدراسة. فمن خلال استعراض الدراسات السابقة يقدم البحث عددا من النماذج التي تم تطويرها لاستكشاف وقياس ظاهرة إدارة الأرباح، ومن خلال دراسة هذه النماذج سوف يتم اختيار النموذج القابل للتطبيق في البيئة السعودية، والذي يمكن من خلاله اختبار فروض البحث. وباعتماد عينة ممثلة للشركات المساهمة السعودية المدرجة خلال الفترة من ٢٠٠٢م وحتى ٢٠٠٦م سيتم تقسيم الشركات وفقا لمنشأة المراجعة وباستخدام طريقة اختبارات الفروق يمكن التوصل إلى نتائج فيما يتعلق بأثر اختيار منشأة المراجعة على انكشاف الشركات على ممارسات إدارة الإرباح.

حدود الدراسة

من خلال عرض مشكلة الدراسة يتبين تركيز هذه الدراسة على تأثير منشأة المراجعة على ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٢م وحتى ٢٠٠٦م. لهذا فان الدراسة لن تتطرق إلى دوافع إدارة الأرباح. كما لن يتم تطبيق اختبارات الدراسة على الشركات غير المدرجة أو تلك الشركات التي أدرجت بعد عام

٢٠٠٦م ولن نتطرق كذلك إلى الشركات المساهمة المغلقة أو ذات المسؤولية المحدودة. إضافة إلى ما سبق فقد تم استثناء المؤسسات المالية من الدراسة للطبيعة المختلفة لهذا القطاع فيما يتعلق بقياس إدارة الأرباح.

تنظيم الدراسة

ينقسم ما تبقى من هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: الدراسات السابقة.

ثانياً: الدراسة الميدانية.

ثالثاً: النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة

منذ السبعينيات من القرن الماضي انصب اهتمام الباحثين على معرفة العوامل التي تؤثر على قرار الإدارة المفاضلة بين البدائل التي توفرها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ومع قدرة الإدارة على الاختيار بين هذه البدائل فإنه من الطبيعي توقع أن تفضل البديل المحاسبي الذي يساهم في تعظيم منافعها وهو ما يسمى بإدارة الأرباح. وفيما يلي سوف يتم عرض الدراسات السابقة لبناء الإطار النظري الخاص بهذه الدراسة على النحو الآتي:

١- الدراسات التي ناقشت موضوع إدارة الربح ودوافعها، وكيفية اكتشاف هذه الظاهرة.

٢- الدراسات التي تعرضت لدور المراجع في اكتشاف والتقليل من اثر ظاهر إدارة الربح.

٣- قياس إدارة الربح.

إدارة الربح ومحفزاتها

عرفت دراسة Davidson et al. [٥] إدارة الربح "بأنها عملية اتخاذ خطوات متعمدة من خلال المعايير المحاسبية المتعارف عليها للوصول إلى رقم أرباح مرغوب فيه". كما عرفها Schipper [٦] "بأنها التدخل المقصود في عملية التقرير الخارجي مع توافر نية الحصول على بعض المنافع الخاصة".

كما عرفها Healy and Wahlen [٧] "بأنها تلك العملية التي تحدث عندما تستخدم الإدارة الحكم الشخصي في عملية التقرير المالي لتعديل التقارير المالية وذلك بغرض تضليل مستخدمي تلك التقارير أو التأثير على النتائج من جراء تنفيذ الاتفاقيات التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلنة".

وقد قسم Scott [٨] وجهات النظر فيما يتعلق بإدارة الأرباح إلى وجهتي نظر رئيسيتين وهما:

١- يمكن اعتبار إدارة الأرباح سلوكاً انتهازي (Opportunistic behavior) من الإدارة لتعظيم منافعها مقابل العقود الائتمانية والمكافآت.

٢- يمكن النظر إليها من منظور تعاقدية حيث إن فئة الملاك وكذلك فئة الدائنين يتوقعون من الإدارة ممارسة عملية إدارة الربح ولذلك يقومون بالاتفاق على صيغ مكافآت وفوائد تتناسب مع توقعاتهم وتعويضهم عن أية خسائر يتعرضون لها من جراء ممارسة الإدارة لهذا السلوك.

أي أن دوافع الإدارة نحو ممارسة التأثير على رقم صافي الأرباح تتلخص في محاولتها تعظيم دالة هدفها الذاتية. فالإدارة بصفتها وكيلًا اقتصاديًا Economic Agent تنطبق عليها فروض نظرية الوكالة Agency Theory والتي ترى أن الوكيل يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية على حساب الأصل بما يتوفر لديه من معلومات داخلية غير متاحة للأصيل Principal. لذلك نجد أن مصلحة الإدارة قد تستدعي أحيانًا زيادة رقم الأرباح، بينما قد تستدعي في أحيان أخرى تخفيضه. ولأن إدارة الربح ترتبط بقرارات الإدارة الداخلية فإنه من الصعوبة بمكان أن يتمكن المستثمرون من اكتشاف عملية إدارة الربح ومن ثم قياس تأثيرها على رقم الأرباح المعلن، وهي المشكلة التي تواجه الباحثين فهناك صعوبة في ملاحظة أو قياس إدارة الأرباح بشكل مباشر. ولهذا فإن السؤال المرتبط بذلك هو ما إذا كانت عملية إدارة الربح قد حدثت فعلاً أم لا؟

بناءً على وجهة النظر السابقة فإن الاعتقاد بوجود إدارة أرباح سوف يقلل من الثقة في المعلومات المحاسبية وهو ما دفع بهذا الموضوع إلى أن يصبح واحداً من أهم القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي وانصب اهتمام الباحثين على اكتشاف هذه الظاهرة ودراسة مدى ممارستها والبيئات التي تشجع على مثل هذه الممارسة. وبذلك تتضح عدة نقاط مهمة هي:

أولاً: أنه وعلى الرغم من وجود ضوابط مثل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمراجعة الخارجية، إلا أن إمكانيات القياس المتحيز للأرباح المحاسبية تظل قائمة رغم وجود هذه الضوابط وذلك للأسباب الآتية (أبو الخير [1]):

١- مرونة تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وذلك لوجود بدائل متعددة لكل سياسة محاسبية

٢- ضرورة إجراء بعض التقديرات المحاسبية في مواقف متعددة مثل تقدير أعمار الديون وتقادم المخزون والعمر الإنتاجي للأصول الثابتة.

٣- اختيار الإدارة لتوقيت الاعتراف بالدخل والمصروفات.

ثانياً: إن الهدف من كل هذه التعديلات التي يمارسها المدير هو تضليل مستخدمي القوائم المالية ورقم الأرباح على وجه الخصوص. ويحدث هذا بالطبع عندما يسيطر المدير على المعلومات الداخلية للشركة ويمنعها عن المستخدمين الخارجيين. في هذا الإطار العام يمكن القول أن الدراسات السابقة حاولت الإجابة عن عدد من الأسئلة وهي:

١- ما هي محفزات إدارة الربح؟

٢- ما هي الحسابات والسياسات المستخدمة في إدارة الأرباح وما هي تلك السياسات والطرق التي لا تستخدم؟

٣- ما هو حجم انتشار هذه الظاهرة وتكرارها؟

٤- ما هي النتائج الاقتصادية المترتبة على ممارسة إدارة الربح؟

وبرغم التسليم بوجود ظاهرة إدارة الربح المحاسبية إلا أن Healy and Wahlen [٧] يرون صعوبة قياس إدارة الربح مباشرة ولذلك فقد ساد اتجاه بحثي يقضي بالتركيز على تلك الظروف التي في ظلها من المتوقع بشكل كبير أن تقوم الإدارة بتعديل رقم صافي الأرباح حتى تتمكن من

تحقيق المنافع أو تجنب الآثار السلبية المصاحبة لتلك الظروف. في هذا الجانب أشارت معظم الدراسات على أن من أهم المحفزات على إدارة الربح

١-مقابلة توقعات و تقييمات سوق المال.

٢-الاستفادة من العقود التي تعتمد على الأرقام التي تنتجها المحاسبة.

٣-مواجهة الشروط القانونية التي تفرضها الدولة مثل قوانين مكافحة الاحتكار.

أشارت دراسة Holmstrom [٢]، والتي تعد من أولى الدراسات التي اهتمت بإبراز ظاهرة إدارة الأرباح وإيجاد تفسيرات نظرية لها، إلى انه وفي ظل غياب ضوابط رقابية لتحقيق التوازن بين المصالح سوف تقوم الإدارة باختيار ذلك المستوى من الأرباح الذي يرفع من تقدير الأطراف الخارجية لأداء الإدارة.

وتعد دراسة Healy [٩] بمثابة حجر الأساس في أدبيات إدارة الأرباح حيث استطاعت هذه الدراسة تقديم تفسيرات حول اتجاهات الإدارة في استخدام رقم الأرباح. وقد اهتمت هذه الدراسة بالعلاقة بين الاستحقاق الاختياري وعقود الحوافز وأوضحت أن قرار اختيار إستراتيجية إدارة الربح باستخدام أساس الاستحقاق يتحدد في ضوء ثلاثة مستويات من الأرباح الحقيقية قبل تطبيق الاستحقاق الاختياري، واقترحت الدراسة استخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كبديل للأرباح وتتضمن المستويات الثلاثة ما يلي:

المستوى الأول: الحد الأدنى الواجب لاستحقاق حوافز الإدارة.

المستوى الثاني: الحد الأقصى من الأرباح الذي بناء عليه تحصل الإدارة على أعلى مستوى من الحوافز, والذي بعده لن تحصل على أية حوافز عن الأرباح الزائدة عن هذا الحد.
المستوى الثالث: الأرباح التي تتحقق بين مستوى الحد الأدنى ومستوى الحد الأقصى

المنصوص عليه في عقد الحوافز, وفي هذه المساحة من الأرباح تكون الحوافز تصاعدية.
تبنت دراسة Dye et al. [١٠] نموذجاً رياضياً قائم على أساس نظرية الوكالة لتتبع اختيارات الإدارة من البدائل المحاسبية عندما تواجه الشركة صعوبات مالية. ويفترض هذا النموذج علاقات الأصل (المالك) والوكيل (الإدارة) وأوضحت الدراسة من خلال النموذج أن الإدارة سوف تسعى لاستخدام الأدوات المحاسبية لإدارة الربح بغرض تمهيد رقم الأرباح المنشور من فترة إلى أخرى.

كما حاولت الدراسة McNichols and Wilson [١١] إثبات أن مشكلة مرونة تطبيق أساس الاستحقاق يمكن دراستها عن طريق دراسة احد حسابات الاستحقاق الذي يخضع بدرجة كبيرة لتقدير الإدارة وهو مخصص الديون المشكوك فيها.

و استخدمت دراسة Jones [١٢] أسلوب الانحدار المتعدد باستخدام السلاسل الزمنية لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. وقد تمت الدراسة على الشركات الأمريكية التي ترغب في الحصول على دعم التصدير من الحكومة الأمريكية والذي يعتمد على قدرات الشركة الربحية. وقد أشارت الدراسة إلى أن الشركات الراغبة في مثل هذه الإعانات تقوم بعملية تخفيض رقم الأرباح قبل عملية البحث والتقصي التي تقوم بها الحكومة.

وقدمت دراسة Gaver et al. [١٣] دليلاً على أن إستراتيجية زيادة الربح تهدف إلى تمهيده وذلك إلى جانب تحقيق مستوى مرتفع من الحوافز. فعندما يكون الربح الحقيقي منخفضاً كان اثر

مرونة تطبيق أساس الاستحقاق اكبر في هذه الحالة منه في حالة رفع مستوى الربح لتحقيق قدر اكبر من الحوافز.

وأكدت دراسة Dechow *et al.* [١٤] على ضرورة الحد من خطورة منح كامل الحرية للإدارة في التغيير بين البدائل المحاسبية وتؤكد الدراسة على أن تلك المهمة حيوية جدا وهي ملقاة بالكامل على عاتق صناع المعايير المحاسبية. كما ترى الدراسة أن أفضلية أساس الاستحقاق في نقل معلومات إضافية إلى مستخدمي القوائم المالية مرهونة بالحد من خطورة ظاهرة إدارة الأرباح. وقد تم اختبار استخدام تقديرات الإهلاك ومخصص الديون المشكوك فيها وذلك على عينة من الشركات المدرجة حديثا في سوق الأوراق المالية IPOs في دراسة Teoh *et al.* [١٥]. حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن هذه النوعية من الشركات وبالمقارنة مع الشركات غير المدرجة حديثا Non-IPOs تتجه إلى إدارة الأرباح بالزيادة وذلك باستخدام تقديرات الإهلاك ومخصص الديون المشكوك فيها وذلك في سنة الطرح وعدة سنوات لاحقه.

وقدمت دراسة Demski [١٦] أمثلة على كيفية إدارة الشركة للربح. ومن تلك الأمثلة أن الإدارة يمكنها تأجيل الاعتراف بالإيرادات التي تتحقق في آخر الفترة المالية إلى فترة تالية، خصوصا إذا أيقنت أن أرباح الفترة الحالية كافية للتقرير عنها. ومن هذه الأمثلة أيضا تأجيل بعض المصروفات المخططة كمصروفات الإعلان والبحث والتطوير والتدريب إذا كانت أرباح الفترة الحالية لا تكفي للتقرير عنها.

كما اختبرت بعض الدراسات رغبة الإدارة في مواجهة توقعات المحللين الماليين عن أداء الشركة وتنبؤاتهم بالإرباح. ففي دراسة Burgstahler and Eames [١٧] وجد الباحثان أن الإدارة تمارس أساليب تعظيم رقم الأرباح حتى يتواءم مع توقعات المحللين الماليين. وقد وجدوا أن إدارة الشركة التي تواجه توصيات بالشراء أكثر الشركات عرضة لإدارة الأرباح لمقابلة توقعات المحللين بينما تتم إدارة الأرباح في اتجاه عكسي لما توقعه المحللين في الشركات التي تتعرض لتوصيات بالبيع.

ومن الأمثلة الأخرى التي قدمتها الدراسة توسع الإدارة في تجنب المخصصات اللازمة لمواجهة النقص في قيم الأصول كمخصص الديون المشكوك في تحصيلها أو المخصصات اللازمة لمقابلة التزامات محتملة كمخصصات التعويضات وذلك لتأجيل التقرير عن جزء من أرباح الفترة الحالية إذا ما كانت الأرباح تفوق ما ترغب الإدارة في التقرير عنه.

وفي نفس الاتجاه البحثي لدراسة محفزات إدارة الربح قدمت دراسة Park and Park [١٨] اختبار العلاقة بين ممارسة إدارة الربح المحاسبي ورغبة الإدارة في بيع بعض حصصها في أسهم الشركة وتم ملاحظة اتجاه الإدارة إلى زيادة رقم الأرباح عن طريق استخدام الاستحقاقات التي يمكنها التحكم فيها إذا رغبت في بيع حصة من ملكيتها في الشركة. وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار (Two-Stage last square estimation). كما أشارت الدراسة إلى أنه بعد قيام الإدارة ببيع حصتها المرغوبة تتجه أسعار الأسهم نحو الانخفاض مما يشير إلى أن لعمليات إدارة الأرباح قوه تفسيرية للتغيرات في اتجاه أسعار الأسهم.

وفي المملكة قدمت دراسة عسيري [٤] دليلا على ممارسة الشركات السعودية تمهيد الدخل بغض النظر عن حجم الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه حيث لم يكن هنالك اثر للحجم ولا للقطاع

لتمارس الشركة فعل تمهيد الدخل. ولكن ونظرا لان دراسة عسيري لم تستند على تحليل الاستحقاقات فقد قدم السهلي [٣] دليلا على دوافع الإدارة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية وذلك باستخدام نموذج Jones [١٢] الذي يعتمد على تقدير الاستحقاق الاختياري بالفرق سنويا بين الاستحقاق الإجمالي والإجباري. وقد دلت نتائج هذه الدراسة على أن الشركات تقوم بإدارة الربح بدافع المحافظة على توقعات الأرباح بحيث تمارس الاستحقاق الموجب عندما تواجه الشركات مواسم انخفاض الربح و الاستحقاق السالب عندما تواجه المواسم ذات الأرباح العالية وهي ما تعرف بظاهرة تمهيد الدخل. ومن الدوافع الأخرى رغبة الشركات في الحصول على موافقة لزيادة رأس المال كما لاحظ الباحث عدم وجود تأثير لنسبة المديونية على ممارسة إدارة الربح واستنتج من ذلك أن البحث عن التمويل الخارجي ليس دافعا للشركات السعودية لممارسة إدارة الربح.

الدراسات التي اهتمت بدور المراجع في إدارة الربح

ظهرت عدة دراسات اهتمت بأثر حجم منشأة المراجعة على ظاهرة إدارة الربح المحاسبي. فقد اصدر مجلس معايير المراجعة الاسترالي Auditing & Assurance Standard Board of the Australian Accounting Research Foundation. التنبيه رقم ١٠ لعام ٢٠٠١م بعنوان Earnings Management by Entities: Audit Consideration and Issues والذي تضمن دليلا للإجراءات التي يجب على المراجع اتخاذها لاكتشاف ممارسات الإدارة في إدارة الربح. حيث أشار التنبيه إلى أهمية وعي المراجع إلى تلك التغيرات في الاستحقاقات الاختيارية غير المفسرة.

"Auditor awareness of accruals and particularly of unexplained changes in accruals of a more discretionary nature is useful in detecting earnings management" AARF D [19].

وفي دراسة Becker et al. [٢٠] اختبر الباحثون العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الربح. وقد تم استخدام مكاتب المراجعة الكبرى Big 6 كمقياس لجودة المراجعة، وذلك على أساس أن مكاتب المراجعة الكبيرة تقدم مستويات جودة مراجعة أعلى من غيرها. وقد استندت هذه الدراسة على فرضية أن المستويات العالية من جودة المراجعة سوف تقف حائلا أمام الشركات التي تقوم بإدارة رقم الأرباح، وبالتالي فإن الشركات التي تعين مراجع من خارج مجموعة الستة الكبار تكون عرضة لهذه الأساليب. وباستخدام نموذج Jones [١٢] وعينة من الشركات الأمريكية دلت النتائج على دعم فرضية البحث وان المستويات العالية من الجودة تمثل حاجزا أمام إدارة الشركات لتعديل الأرباح.

ولتقديم دليل على العلاقة بين تكرار تغيير المراجع وإدارة الربح قامت دراسة Davis et al. [٢١] باستخدام عينة من ٨٥٥ شركة أمريكية بين عامي ١٩٨١ و عام ١٩٩٨. وقد استخدمت هذه الدراسة نموذج Jones [١٢] لتحديد الاستحقاقات الاختيارية ثم تم اختبار العلاقة بين حجم منشأة المراجعة عن طريق المتغير Big 5 وعدد مرات تغيير المراجع لاكتشاف العلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية وتغيير المراجع. وقد دلت النتائج على وجود علاقة بين الاستحقاقات الاختيارية وتغيير المراجع.

وفي دراسة Bauwhede, et al. [٢٢] اختبر الباحثون العلاقة بين حجم منشأة المراجعة وقدرة الشركة على إدارة الربح وذلك باستخدام عينة من الشركات البلجيكية. وفي هذه الدراسة استخدم

الباحثون متغير مكاتب المراجعة الكبيرة Big 6 كقياس لحجم منشأة المراجعة والاستحقاقات الاختيارية كقياس لإدارة الأرباح. وفي هذه الدراسة وبعكس الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية لم يجد الباحثون علاقة بين حجم منشأة المراجعة و إدارة الأرباح.

وفي دراسة Brenda and Vanstraelen [٢٣] على عينة من الشركات الممثلة لعدد من الدول الأوربية وباستخدام متغير Big4 كقياس لحجم منشأة المراجعة تم دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة المراجعة وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التي تم الحصول عليها في دراسة Becker et al. [٢٠] واستنتجت الدراسة أن جودة المراجعة المتمثلة في مكاتب المراجعة الكبيرة تحد من قدرات إدارة الشركة على التلاعب في رقم الإرباح.

وفي تايون قدمت دراسة Chan et al. [٢٤] دليلا على العلاقة بين حجم منشأة المراجعة مقاسا بالمكاتب الخمسة الكبيرة وإدارة الأرباح مقاسه باستخدام الاستحقاقات الاختيارية. وقد دلت النتائج إلى أن الشركات ذات الطرح الأولي IPOs والتي تعين احد المكاتب الكبرى تكون عرضة لإدارة الأرباح بشكل اقل من غيرها.

و اختبرت دراسة Richard et al. [٢٥] العلاقة بين الأتعاب التي تتحصل عليها منشأة المراجعة للخدمات الأخرى Non-audit services وإدارة الأرباح. حيث أن تقديم المراجع للخدمات الأخرى لعميل المراجعة يطرح الأسئلة حول الاستقلال الاقتصادي لمنشأة المراجعة وبالتالي على جودة عملية المراجعة. وباستخدام عينة من الشركات الأمريكية قدمت الدراسة دليلا على علاقة ايجابية بين الأتعاب التي يتحصل عليها مقابل الخدمات الأخرى وإدارة الأرباح. وهي النتيجة التي تدعم فرضية وجود تأثير لجودة المراجعة واستقلال منشأة المراجعة على ظاهرة إدارة الأرباح.

وفي المسار البحثي نفسه قدمت دراسة Larcker et al. [٢٦] دليلا على وجود علاقة ايجابية بين نسبة تعاب الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة إلى إجمالي الأتعاب التي حصلت عليها منشأة المراجعة (لقياس استقلال منشأة المراجعة) والاستحقاقات الاختيارية (لقياس إدارة الإرباح) وذلك باستخدام عينة من الشركات الأمريكية. وقد لاحظت هذه الدراسة إن العلاقة تنعكس لتصبح عكسية إذا تم استخدام إجمالي الأتعاب الأمر الذي يجعل الأسئلة مفتوحة حول العلاقات بين جودة المراجعة والمقاييس المستخدمة لذلك وبين ظاهرة إدارة الأرباح.

ولاختبار فرضية العلاقة بين أتعاب المراجعة وبين خطر إدارة الأرباح استخدمت دراسة Abbott et al. [٢٧] عينة من الشركات الأمريكية لعام ٢٠٠٠م والتي تمت مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الخمسة الكبار Big 5. وقد افترضت هذه الدراسة أن ارتفاع خطر تعرض منشأة المراجعة للمقاضاة يتأثر بالعلاقة بين أتعاب المراجعة وبين خطر إدارة الأرباح. وقد قدمت الدراسة دليلا على وجود العلاقة الايجابية بين أتعاب المراجعة وخطر إدارة أرباح (مقاسه بالاستحقاقات الاختيارية) حيث ترتفع الأتعاب كلما كان هناك خطر بوجود عمليات إدارة إرباح.

قياس إدارة الأرباح

منذ الثمانينات من القرن الماضي ركزت الدراسات على وجود دليل على العلاقة بين طريقة عرض الأرباح والحوافز المقدمة للإدارة في بيئات تعاقدية مختلفة وأشارت دراسة DeAnglo et al. [٢٨] إلى أن الدراسة التجريبية المثالية لظاهرة الأرباح تقتضي دراسة مجموعة اختيارات الإدارة من البدائل المحاسبية المتاحة وذلك لتقدير ما إذا كان الهدف من البديل المختار هو في

النهاية لتخفيض رقم صافي الدخل أو لتعظيمه. ولأنه من الصعب مشاهدة كل البدائل المتاحة وأثارها على الدخل فإن عدد من الدراسات في هذا المجال (DeAnglo et al. [28]; Healy [9]; Healy and Wahlen [7]) ، قامت بتطوير بدائل قياس Proxies لرقم الدخل الذي كان يجب أن يكون لو لم تتدخل الإدارة في تعديل الدخل باستخدام البدائل المحاسبية.

فقد قام Healy [9] باستخدام رقم التدفقات النقدية الناتجة عن التشغيل كبديل لرقم الأرباح المجرد من التعديلات وقدر اثر التعديلات بإجمالي (كنتيجة لممارسة أساليب أساس الاستحقاق) الفرق بين التدفقات النقدية التشغيلية والأرباح المعلنة على أساس المعادلة الآتية:

أثر استخدام مرونة أساس الاستحقاق في تعديل الربح = الأرباح المعلنة - التدفقات النقدية التشغيلية (١)

وقد ركزت دراسات أخرى على قياس دوافع الإدارة لتعديل رقم الأرباح اعتمادا على المعالجات المحاسبية المتأثرة بأساس الاستحقاق.

وقد قام Brneish [29] بتتبع النمو المطرد للبحث في إدارة الربح باستخدام أساس الاستحقاق وقسم أسباب إتباع هذا المنهج إلى الآتي:

١- أن أساس الاستحقاق هو المنتج الرئيس للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) وإذا تمت إدارة الربح فإن ذلك سوف يتم من خلال استخدام أساس الاستحقاق بدلا من الأساس النقدي.

٢- دراسة العمليات المحاسبية المبنية على أساس الاستحقاق يقلل من مشاكل عدم القدرة على قياس تأثير البدائل المحاسبية المختلفة على الأرباح.

إلا أن نماذج التنبؤ بإدارة الأرباح واجهت انتقادات من حيث أنها لا تفرق بين التأثيرات على رقم الأرباح الناتجة من اجتهادات الإدارة وتلك الناتجة من الأداء الاقتصادي للمنشأة بمعنى آخر أنها لا تفرق بين تقديرات الإدارة التي تعكس قرارات تشغيلية وبين تلك التي تهدف إلى التقرير على العمليات بشكل يخدم مصالح الإدارة.

ومن أهم المداخل للتنبؤ بإدارة الربح مدخل الأثر الإجمالي لاستخدام مرونة أساس الاستحقاق في تعديل الربح (Aggregate Accruals) كذلك من الأساليب البحثية للتنبؤ بإدارة الأرباح استخدام عمليات محاسبية محددة وفق أساس الاستحقاق - مثل مخصص الديون المشكوك فيها.

ومن مزايا مدخل الاستحقاقات انه يركز على الأمور التي يستطيع المدير من خلالها رسملة بعض أنواع المصروفات أو تأجيل بعض أنواع الإيرادات إلا أن هذا النموذج يعاب عليه أن بعض التغيرات بين رقم الأرباح المعلن والرقم الذي كان يجب أن يكون ولو لم تتدخل الإدارة يمكن أن يتأثر بالتغيرات الاقتصادية الحقيقة سواء كانت داخل المنشأة أو خارجها. و لذلك فقد قسم [9] Healy إجمالي الاستحقاقات إلى نوعين وهما الاستحقاقات الاختيارية التي يمكن التأثير عليها بتدخل الإدارة Discretionary Accruals والاستحقاقات غير الاختيارية Non-Discretionary Accruals التي لا يمكن التأثير عليها بتدخل الإدارة كما توضحه المعادلة الآتية:

$$TA_t = DAC_t + NDAC_t \dots \dots \dots (٢)$$

حيث إن:

TA_t : إجمالي الاستحقاقات عن الفترة t

DAC_t : الاستحقاقات الاختيارية عن الفترة t

$NDAC_t$: الاستحقاقات غير الاختيارية عن الفترة t

وأشارت [30] DeAnlgo أن المشكلة تظهر هنا إذا كانت NDAC أكبر بشكل ملحوظ مقارنة بـ DCA نظراً لأن NA سوف تكون كبيرة دائماً وسالبه بسبب تأثير الأهلاكات والتي هي في جزء كبيراً منها تعتبر استحقاقات غير اختيارية. وقد قدمت دراسة [28] DeAngelo et al. نموذجاً يقضي باستخدام الحسابات التي يمكن أن تتأثر بأساس الاستحقاق في السنة السابقة لسنة الدراسة كسنة أساس لما يجب أن تكون عليه تلك الحسابات في السنة محل الدراسة مع غياب تدخل الإدارة. وهذه المنهجية تشبه منهجية دراسة الحدث Event Study بحيث لو كان هناك تدخل للإدارة في الحسابات التي تتأثر باستخدام مرونة أساس الاستحقاق (الاستحقاقات الاختيارية) فإنها سوف تختلف من سنة إلى أخرى في حين تم افتراض أن التغيرات في الحسابات التي لا يمكن التأثير بتدخلات الإدارة (غير الاختيارية) تساوي صفر.

وعليه فإن المعادلة رقم (٢) سوف تصبح على الشكل الآتي:

$$(٣) \dots\dots\dots (TA_t - TA_{t-1}) = (DAC_t - DAC_{t-1}) + (NDAC_t - NDAD_{t-1})$$

و بافتراض أن التغيرات في الحسابات التي لا يمكن للإدارة التأثير فيها (الاستحقاقات غير الاختيارية) $0 = (NDAC_t - NDAC_{t-1})$

فان متوسط التغيرات في الاستحقاقات يمكن أن يفسر فقط كنتيجة للتغيرات في الحسابات التي يمكن للإدارة تعديلها باستخدام أساس الاستحقاق (الاستحقاقات الاختيارية).

ويعتبر النموذج الإيجابي المطور بواسطة Jones [١٢] من أكثر النماذج استخداماً وشيوعاً في دراسة إدارة الربح من خلال دراسة مجموع الاستحقاقات. وهو يتبع ما اقترحه Kaplan [٣١] من أن الاستحقاقات تنتج من اجتهادات الإدارة ومن التغيرات في الحالة الاقتصادية للمنشأة. وهذا النموذج يربط بين إجمالي الاستحقاقات والتغير في المبيعات (Δ المبيعات) ومستوى إجمالي الأصول الثابتة

$$(٤) \dots\dots\dots \text{Total Accruals}_{it} = a_{it} + b_{it} \Delta \text{Sales}_{it} + c_{it} \text{PPE}_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن PPE = إجمالي الأصول الثابتة، وهذا النموذج يعتمد على فرضيتان هما:

أولاً: أن الاستحقاقات الجارية (التغيرات في حسابات رأس المال العامل) الناتجة من التغيرات في البيئة الاقتصادية للشركة مرتبطة بالتغيرات في المبيعات أو النمو في المبيعات نظراً لأن المعادلة السابقة مقدرة بكل المتغيرات المعدلة بالأصول أو المبيعات
ثانياً: أن إجمالي الأصول الثابتة يتحكم في نسبة إجمالي الاستحقاقات المرتبطة بمصاريف الإهلاك.

وهناك نسخة أخرى من هذا النموذج تستخدم الاستحقاقات الجارية كمتغير تابع بينما المتغير المستقل أو المفسر هو التغيرات في المبيعات

$$(٥) \dots\dots\dots \text{Current}_{it} = a_{2i} + b_{2i} \Delta \text{Sales}_{it} + \varepsilon_{it}$$

و هذا النموذج يتم تقديره باستخدام السلاسل الزمنية وبطريقة العينة المقطعية Cross sectional بالإضافة إلى ما سبق هناك نموذجين بديلين هما

$$(٦) \dots\dots\dots \text{Total Accruals} = a + b (\Delta \text{Sales} - \Delta \text{Receivables}) + \text{PPE} + \varepsilon.$$

$$(٧) \dots\dots\dots \text{Total Accruals} = a + b \Delta \text{Cash Sales} + \text{PPE} + \varepsilon$$

ركز كلا النموذجين على التغيرات في المبيعات النقدية حيث طور النموذج الأول بواسطة Dechow *et al.* [14] والثاني بواسطة Beneish [29]. وفي دراسة السهلي [3] على بيئة الأعمال السعودية تم قياس الاستحقاق الاختياري وفقا لنموذج Jones [12]، كما تم تقدير الاستحقاقات الاختيارية على أساس الفرق بين الاستحقاقات الإجمالية والاستحقاقات التقديرية وفقا لنموذج تحليل خط الانحدار المرتكز متوسط الاستحقاق للصناعة أو القطاع.

ملخص الدراسات السابقة

تعتبر إدارة الأرباح سلوكا انتهازيا يؤثر في عملية التقرير وفي ذلك تستخدم الإدارة ما لديها من معلومات داخلية في محاولة للتأثير في رقم الأرباح مما يجعل من الصعوبة أن يتمكن المستثمرون من اكتشاف عملية إدارة الربح ومن ثم قياس تأثيرها في رقم الأرباح المعلن. وهذا بدوره سوف يقلل من الثقة في المعلومات المحاسبية على الرغم من وجود ضوابط مثل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. وبما أن دور المراجع هو إضفاء الثقة على التقارير المالية التي تعدها الإدارة فقد ظهرت عدة دراسات اهتمت بدور المراجع وحجم منشأة المراجعة على ظاهرة إدارة الربح المحاسبي واختلفت نتائج هذه الدراسات بحسب بيئة الأعمال فبينما ذهبت الدراسات التي أجريت على الولايات المتحدة الأمريكية إلى وجود اثر لاختيار المراجع في قدرة الإدارة على ممارسة إدارة الربح أشارت دراسة على بيئة الأعمال البلجيكية بعدم وجود مثل هذا التأثير. وفي بيئة الأعمال السعودية تركزت الدراسات على اختبار ظاهرة إدارة الربح ومحفزاتها وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن من أهم محفزات ممارسة إدارة الأرباح موافقة توقعات السوق ورغبة الشركات في الحصول على الموافقة لزيادة رأس المال. ويتضح كذلك أن تلك الدراسات لم تختبر دور المراجع في التأثير على ممارسات إدارة الربح في بيئة الأعمال السعودية.

الدراسة الميدانية

فروض الدراسة

تقوم هذه الدراسة على اختبار عدد من الفروض تمثل العلاقات المستهدفة اختبارها بين اختيار منشأة المراجعة وكذلك قرار تغيير المراجع وبين إدارة الأرباح. وعلى هذا فان فروض الدراسة يمكن عرضها على النحو الآتي:

حجم منشأة المراجعة

تقضي وظيفة المراجعة بإضفاء الثقة على القوائم المالية من خلال قدرة المراجع المستقل عن الإدارة والقادر على الوصول إلى المعلومات الداخلية غير المتاحة لباقي المستفيدين من هذه القوائم. هذه الوظيفة الهامة للمراجع تقف حائلا أمام إدارة الشركات عن تقديم قوائم مالية مضللة. لذا فان جودة المراجعة تظهر بمقدرة المراجعة على اكتشاف الغش في القوائم المالية والتقرير عنه، وفي هذا الاتجاه عرفت DeAnglo [30] جودة المراجعة بأنها: "تقدير السوق لاحتمال أن المراجع سوف يكتشف الانحراف في النظام المحاسبي للعميل محل المراجعة وانه سوف

يقوم بالتقرير عن ذلك الانحراف". وقد دلت العديد من الدراسات على اختلاف مستويات الجودة من بين المراجعين منها دراسة AL-Abbas [٣٢] ودراسة Titman and Trueman [٣٣] حيث أشارت هذه الدراسات إلى جودة المراجعة التي تتم عن طريق منشآت المراجعة ذات الحجم الكبير ممثلة بالمكاتب الكبرى (أربعة ألان وهي Ernst &Yong, KPMG, PWC, D&T). لذلك فإنه من المتوقع أن الشركات التي تقوم بتعيين احد المكاتب الأربعة الكبار لديها معلومات موثقة وتريد أن تؤكد للسوق خلو قوائمها المالية من أي غش أو تلاعب بينما تكون القوائم المالية للشركات التي تعين مراجعا بخلاف المكاتب الكبار عرضه للتلاعب وإدارة الربح. من هنا فإن الفرض الأول الذي تسعى هذه الدراسة إلى اختباراه هو:

الفرض الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة إدارة الربح المحاسبي بين الشركات التي تعين مراجعا من غير مجموعة المكاتب الأربعة الكبار Non-Big4 وتلك التي تعين احد المكاتب الأربعة الكبار Big4.

تغيير منشأة المراجعة

ذهب Titman and Trueman [٣٣] إلى أن الشركة تسعى دوماً إلى تعيين مراجع ذو سمعة جيدة للإشارة أن لديها معلومات موثقة وجيدة. ويرى Balvers et al. [٣٤] أن متعهد الطرح ذو السمعة الجيدة يسعى إلى وجود مراجع ذو سمعة جيدة أيضاً وهي ما تسمى بفرضية المحتوى الاشاري Signaling Content. وقام Menon & Williams [٣٥] باختبار فرضية Balvers et al. [٣٤] انه إذا كان هناك اتجاه إلى دعم الطرح الجديد بتعيين مراجع ذو سمعة جيدة فسوف يظهر اتجاه قوي لتغيير المراجع في الشركات التي تتحول إلى شركات مساهمة وذلك قبل إتمام عملية الطرح. ويرى Firth and Smith [٣٦] أن عملية تغيير المراجع إلى إحدى المكاتب العالمية الكبرى يظهر عندما تكون لدى الشركة معلومات موثقة تود تأكيدها للسوق ، وذلك لان الأسهم المصدرة تكون أكثر قابلية للبيع إذا كان المراجع ذو سمعة جيدة.

وهكذا فإن التغيير إلى مراجع ذو سمعة جيدة قد يعني عدم تورط الشركة في عمليات لإدارة الربح والعكس قد يكون صحيحاً، فعندما تقوم الشركة بالتغيير إلى مراجع ذو سمعة اقل فإن ذلك قد يحمل إشارة بتورطها في عمليات إدارة الربح، لذا يمكن صياغته الفرض الثاني والثالث الذي تسعى هذه الدراسة إلى اختبارهما على النحو الآتي:

الفرض الثاني : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة إدارة الربح المحاسبي بين الشركات التي تغير المراجع وتلك التي لم تقم بتغيير المراجع.

الفرض الثالث: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة إدارة الربح المحاسبي بين الشركات التي تقوم بالتغيير إلى مراجع من غير مجموعة المكاتب الأربعة الكبار Non-Big4 وتلك التي تتحول إلى احد المكاتب الأربعة الكبار Big4.

قياس الاستحقاق الاختياري

في هذه الدراسة سيتم احتساب إجمالي الاستحقاقات وفقاً للمعادلة الآتية:

$$(٨) \dots\dots\dots TA_t = (\Delta CA - \Delta Cash) - (\Delta CL - Payable.Long.Term.Debt) - Dep .$$

حيث إن:

CA = الأصول المتداولة

Cash = النقدية

CL = الالتزامات المتداولة

Dep = الاستهلاك

وسيتم كذلك قياس إجمالي الاستحقاقات وفقاً لنموذج Jones [١٢] "الطريقة القطاعية" Cross sectional analysis، حيث سيتم اختبار النموذج على عينة من الشركات المساهمة السعودية ومنصفة بحسب القطاع لمدة خمس سنوات (من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٦م). كما سيتم استخدام متوسط الاستحقاقات في الصناعة لتنفيذ معادلة الانحدار، حيث ستقدر الاستحقاقات الاختيارية على أساس الفرق بين الاستحقاقات الإجمالية والاستحقاقات التقديرية وفقاً لنموذج تحليل خط الانحدار الآتي^١:

$$TA_{it} = a + b\Delta MInd_{it} + \varepsilon$$

(٩).....

حيث إن:

TA_{it} = إجمالي الاستحقاقات للشركة i في الفترة t .

$MInd_{it}$ = متوسط إجمالي الاستحقاقات للصناعة i في الفترة t .

مجتمع وعينة الدراسة

تمثل جميع الشركات المساهمة المدرجة في السوق السعودية من العام من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٦م مجتمع الدراسة والذي سيتم اختيار العينة من بينها وقد تم اختيار هذه الفترة لتوفر بيانات الشركات المدرجة على موقع السوق المالية السعودية "تداول". كما ذتم استثناء قطاع البنوك من الدراسة للطبيعة المختلفة لهذا القطاع عن بقية القطاعات فيما يتعلق بقياس الأرباح المعدلة بواسطة الاستحقاقات. وبهذا فقد بلغت العينة التي توافرت فيها جميع البيانات المطلوبة للدراسة ٢٤١ شركة وذلك عن كل السنوات محل الدراسة.

تم جمع بيانات الشركات من خلال قوائمها المالية المنشورة في الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية "تداول". وتم تفرغ البيانات باستخدام برنامج Excel وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية Minitab.

النتائج والتوصيات

نتائج التحليلات الإحصائية واختبارات الفروض

(١) استخدم الباحث نماذج مختلفة ومنها نموذج Park & Park [١٨] بحيث يتم تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية NDAC بإعادة احتساب معادلة خط الانحدار وباستخدام المعلمات a, b الناتجة عن تحليل الانحدار للتنبؤ بالاستحقاقات التي تمثل الاستحقاقات غير الاختياري وبخصمها من إجمالي الاستحقاقات يمثل الناتج الاستحقاقات الاختيارية. كما استخدم الباحث متغيرات مختلفة لمعادلة الانحدار وتبين أن أفضل نتائج لخط الانحدار كانت مع نموذج الصناعة.

يوضح الجدول رقم (١) التوصيف الإحصائي للعينة الإجمالية حيث بلغت المشاهدات ٢٤١ مشاهدة حيث يتضح اتجاه العام السالب لإجمالي الاستحقاقات وهو ما يتفق تماما مع DeAngelo et al. [٢٨] حيث أشارت إلى أن إجمالي الاستحقاقات سوف تكون كبيرة دائما وسالبة بسبب تأثير الاستحقاقات غير الاختيارية. إلا أنه يتضح أيضا الاتجاه سالب في إدارة الأرباح مقاسه بالاستحقاقات الاختيارية في سنوات الدراسة مما يشير إلى وجود دوافع لذلك في السوق السعودية، ولكن هذه النتيجة لا يمكن تعميمها على السوق لأن العينة غير متجانسة من نواحي عدة، فالعينة مكونة من قطاعات مختلفة والشركات تختلف في أحجامها وفي هذا الخصوص يمكن الرجوع إلى دراسة السهلي [٣].

الجدول رقم (١). التوصيف الإحصائي لإجمالي العينة.

المتغير	عدد	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الصغرى
إجمالي الاستحقاق	٢٤١	١٧٢٠٦٠-	١٢٠٨٤-	٢٣٣٥٢٥٠	٢٣٣٣٠٧٠٦	٢٠٩٣٤٧٦٤-
الاستحقاق غير الاختياري	٢٤١	١٧٢٠٤١-	١١٩٦٨٩-	٣٥٥٨٦٤	٤٧٣٦٨٧	٧٢٣٧١٨-
الاستحقاق الاختياري	٢٤١	٢٠-	١٢٠١٧٠	٢٣٠٧٩٥١	٢٢٨٥٧٠١٩	٢٠٢١١٠٤٦-

$$* \text{ الاستحقاق الاختياري } = \frac{TA_{it}}{T.assets_{it}} - NAC_{it}$$

• حيث إن: $NDAC_{it} = \hat{a} + \hat{b}MInd_{it}$

يشير الجدول رقم (٢) إلى نتائج تنفيذ معادلة خط الانحدار حيث يظهر أن R-square تبلغ (٢٣٪) بينما تبلغ F-statistics (٥,٦٩) وهي ذات دلالة إحصائية عند اقل من ٥٪ (P = 0.018). وهذا يدل على أن النموذج مناسب للتنبؤ بالاستحقاقات غير الاختيارية NDAC وان البواقي (Residuals) تمثل الاستحقاقات الاختيارية.

الجدول رقم (٢). نموذج تقدير الاستحقاقات.

	المعاملات	الدلالة الإحصائية	
		P-Value	T-test
المعامل الثابت	-١٣٠٤٣٧	٠,٣٨٥	-٠,٨٧
متوسط الاستحقاق للصناعة	٠,٧٠٦٣	٠,٠١٨	٢,٣٨
R-Square	٢٣٪		
F	(٥,٦٨) (٠,٠١٨)		

شركات تتم مراجعتها بأحد المكاتب الأربعة الكبار Big 4

يوضح الجدول رقم (٣) اختبارات الفروق الإحصائية بين متوسطات الاستحقاقات الاختيارية لعينة الشركات التي تقوم مراجعتها من احد المراجعين الأربعة الكبار (Big 4) وقد بلغ عددها ١٠٨ شركة، وعينة الشركات التي لم تتم مراجعتها من احد المراجعين الأربعة الكبار (Non-Big4) حيث بلغ عددها ١٣٣ شركة. بلغ متوسط الاستحقاقات لأختيارية للشركات التي قامت بتعيين الـ Big4 (٢٢١٧٣٤) وهو اتجاه ايجابي وهذا يتفق مع الفرضية الاشارية Signaling Hypothesis حيث تسعى الشركات عند وجود معلومات ايجابية إلى تعيين مراجع ذو سمعة جيدة. كما يلاحظ أن هذا يمثل اتجاها عاما بالنسبة لجميع الشركات التي تقوم بتعيين مراجع من فئة Big4 حيث أن الوسيط يبلغ (٨٩٢٤٥) مما يشير إلى اتجاه موجب في العينة.

بالمقابل فقد بلغ متوسط الاستحقاقات الاختيارية لعينة الشركات التي عينت مراجعا من خارج مجموعة Big4 (-١٨٠٨٠٣) وهو اتجاه سالب بشكل عام مما يشير أيضا إلى أن الشركة التي لديها استحقاقات سالبة تعين مراجعا من خارج مجموعة Big4.

وبالرغم من هذا الاتجاه العام في العينة إلا أن نتيجة اختبار فروق المتوسطات للعينيتين لم تتضمن دليلا على أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستحقاق الاختياري (T-) tests = -1.32. وبهذا فلا يمكن رفض الفرضية الأولى حيث لم يوجد دليل إحصائي على أن هناك فروق في إدارة الربح المحاسبي بين الشركات التي عينت Big4 والشركات التي عينت مراجعا من غير الأربعة الكبار Non-Big4. بهذا فلا يوجد دليل على أن حجم منشأة المراجعة يدل على اتجاه الشركة نحو إدارة الأرباح.

الجدول رقم (٣) اختبار الفرق بين المتوسطات Big4 - Non-Big4 (٢٤١).

الاخلاف المعياري	الوسيط	الوسط	عدد	
٢٢٦٩٤٩٤	١٥٠٥٣٩	١٨٠٨٠٣-	١٣٣	الاستحقاقات لاختيارية لعينة الشركات التي عينت منشأة من غير الأربعة الكبار (NonBig4)
٢٣٨٩٩٠٥	٨٩٢٤٥	٢٢١٧٣٤	١٠٨	الاستحقاقات لاختيارية لعينة الشركات التي عينت منشأة من الأربعة الكبار (Big4)
			١,٣٢-	T-Value
			٠,١٩٠	P-Value

تغيير المراجع

يوضح الجدول رقم (٤) اختبار الفروق لمتوسطات الاستحقاق الاختياري للشركات التي قامت بتغيير المراجع وتلك التي لم تقم بتغيير المراجع، حيث بلغ مجموع الشركات التي قامت بتغيير المراجع (٦٥) شركة، وظهر أن متوسط الاستحقاق الاختياري في عينة الشركات التي قامت بالتغيير يبلغ (٣٧٥٦٨٦) مع وسيط مقداره (١٠٨٥١٠) مما يشير إلى اتجاه ايجابي لكن من الصعب تفسير هذا الاتجاه وخاصة أن هذه الدراسة لا تهدف إلى دراسة دوافع الشركات نحو تغيير المراجع مما قد يساعد في فهم مثل هذا الظاهرة. كما يمكن ملاحظة أن متوسط الاستحقاقات للشركات التي لم تقم بتغيير المراجع يبلغ (١٣٨٧٧٥-) وهو اتجاه سالب بينما الوسيط يبلغ (١٢٥٣٧٨) وهو موجب، مما يشير إلى تباين في العينة وهو تباين لا تسعى هذه الدراسة إلى تفسيره وان أشارت إليه و يمكن الرجوع إلى الدراسات التي تتبعت دوافع الإدارة نحو إدارة الربح في الشركات السعودية (عسيري [٤]، السهلي [٣]).

يظهر من خلال الجدول رقم (٤) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستحقاقات الاختيارية للشركات التي قامت بتغيير المراجع وتلك التي لم تقم بذلك (T-test = 1.22)، بذلك فلا يمكن رفض الفرضية الثانية حيث لا توجد فروق في ممارسة إدارة الربح المحاسبي بين الشركات التي تقوم بتغيير منشأة المراجعة وتلك التي لم تقم بالتغيير، وبعبارة أخرى فليس هناك دليلاً على أن الشركات التي تقوم بتغيير المراجع تخطط لإدارة الربح. ويمكن تفسير هذه النتيجة بالرجوع إلى قرار وزير التجارة رقم (٩٠٣) وتاريخ ١٤/٨/١٤١٤ هـ والذي يقضي بان تقوم الشركات بتغيير المراجع بشكل دوري - كل ثلاث سنوات إذا كان مراجعاً واحداً و خمس سنوات لأكثر من مراجع. وبهذا فان تغيير المراجع ليس بالضرورة أن يكون مؤشراً لإدارة الربح.

الجدول رقم (٤). اختبار الفرق بين المتوسطات للشركات التي غيرت المراجع وتلك التي لم تغير المراجع (العينة الإجمالية ٢٤١).

الانحراف المعياري	الوسيط	الوسط	عدد	
٣٢٠٩٩٧٢	١٠٨٥١٠	٣٧٥٦٨٦	٦٥	الاستحقاقات لاختيارية لعينة الشركات التي قامت بتغيير المراجع
١٨٦١٤٥٦	١٢٥٣٧٨	١٣٨٧٧٥-	١٧٦	الاستحقاقات لاختيارية لعينة الشركات التي لم تغير المراجع
			١,٢٢	T-Value
			٠,٢٢٧	P-Value

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم (٥) أن الشركات التي قامت بتغيير المراجع إلى مجموعة الأربعة الكبار بلغت (٣٦) شركة ضمن العينة الأساسية التي قامت بالتغيير وقد بلغ متوسط الاستحقاقات الاختيارية لهذه العينة (٨٦٨١٠٦) بينما بلغ الوسيط (٧٩١١٨) وهذا اتجاه ايجابي أيضا ويدعم النتيجة التي تم التوصل إليها عند اختبار الشركات التي تعين على مرجعا من مجموعة الأربعة الكبار. بالمقابل بلغ متوسط الاستحقاقات الاختيارية لعينة الشركات التي غيرت إلى مراجع من غير مجموعة الأربعة الكبار (١٣٨٧٧٥-) والوسيط (١٢٥٣٧٨) وهي نتيجة تؤيد ما تم التوصل إليه سابقا حول الشركات التي تعين مراجع من خارج مجموعة Big4 حيث أن هناك تباين في هذه العينة. كما يظهر من خلال الجدول رقم (٥) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستحقاقات الاختيارية للشركات التي قامت بتغيير المراجع إلى مجموعة Big4 وتلك التي غيرت إلى Non-Big4 (T-test = -1.48)، بذلك فلا يمكن رفض الفرضية الثالثة حيث يمكن القول بعدم وجد فروق في ممارسة إدارة الربح المحاسبي بين الشركات التي تقوم بتغيير المراجعة إلى مجموعة الأربعة الكبار وتلك التي غيرت إلى مراجع من غير هذه المجموعة، ومرة أخرى يمكن ملاحظة انه لا يوجد دليلا على أن الشركات التي تقوم بتغيير المراجع تخطط لإدارة الربح أو أن هناك إشارة بذلك. وأيضا يمكن تفسير هذه النتيجة بالرجوع إلى القرار الوزاري رقم (٩٠٣) (انظر مجموعة الأنظمة التجارية [٣٦]).

الجدول رقم (٥) اختبار الفرق بين المتوسطات للشركات التي غيرت المراجع إلى Big4 وتلك التي لم تغير إلى Non-Big4 (العينة الإجمالية ٦٥).

الانحراف المعياري	الوسيط	الوسط	عدد	
٣٨٥٨٤١٠	٧٩١١٨	٨٦٨١٠٦	٣٦	الاستحقاقات لاختيارية لعينة الشركات التي قامت بتغيير المراجع إلى Big4
٢٠٦٠٠٧١	١١٠٨٣٨	٢٣٥٥٩٣-	٢٩	الاستحقاقات لاختيارية لعينة الشركات التي قامت بتغيير إلى Non-big4
			١,٤٨-	T-Value
			٠,١٤٦	P-Value

الخاتمة والتوصيات

هدف هذا البحث إلى اكتشاف وفهم العلاقة بين قرار الشركة باختيار المراجع وعمليات إدارة الربح في البيئة السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٦م. حيث عمدت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بقرار الشركة اختيار مراجع من مجموعة الأربعة الكبار وكذلك تغيير منشأة المراجعة باتجاه اختيار مراجع من هذه المجموعة وعلاقة ذلك بإدارة الربح. كما تم تتبع قرار الشركة بتغيير المراجع على وجه العموم واحتمالية أن يكون ذلك بدافع من إدارة الربح. وقد تم قياس إدارة الربح باعتماد نموذج الاستحقاقات الاختيارية التي تم قياسها باستخدام نموذج متوسط الصناعة.

وقد استخدمت هذه الدراسة عينة من الشركات السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودية وذلك للفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٦م أي لمدة خمس سنوات وذلك لأنها الفترة التي يمكن الحصول على بيانات القوائم المالية للشركات عنها. إلا أنه يجب ملاحظة أن هذه المدة غير كافية تماماً لتنفيذ نموذج Jones [١٢] والذي يقتضي ثمانية سنوات حسب دراسة Bortov et al. [٣٩] ويجب قراءة نتائج هذه الدراسة في ضوء ذلك. وقد تبين اتجاه إيجابي في الاستحقاقات الاختيارية للشركات التي تعين مراجعاً من مجموعة الأربعة الكبار واتجاه سلبي للشركات التي تقوم بتعيين مراجعاً خارج هذه المجموعة إلا أن تلك الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية، كما لم يتم ملاحظة علاقة بين تغيير المراجع وإدارة الربح أيضاً. ومن هنا فإنه يمكن القول بأنه لا توجد دلالة إحصائية لتأثير حجم منشأة المراجعة على دوافع الشركة نحو إدارة الربح. هذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصل إليها Bauwhede et al. [٢٢] حيث لم يثبت وجود علاقة بين اختيار المراجع وإدارة الربح في الشركات البلجيكية. كما يمكن تفسير هذه النتيجة بتأثير القرار الوزاري رقم (٩٠٣) والقاضي بتغيير منشأة المراجعة كل ثلاث سنوات.

هذه النتائج وبشكل عام قد تثير التساؤل حول قدرة المراجع على التخفيف من أثر إدارة الأرباح في الشركات السعودية حيث تبين من خلال دراسة السهلي [٣] وجود إدارة للربح المحاسبي في الشركات السعودية ووجود دوافع لذلك ومع هذا فقد تبين عدم وجود تأثير لحجم منشأة المراجعة أو لجودة المراجعة في التأثير على هذه الدوافع وهو مما يثير الأسئلة حول اختلاف مستويات الجودة لمكاتب المراجعة في المملكة.

يوصي الباحث بالآتي:

- ١- بضرورة تعميق البحث في موضوع إدارة الربح المحاسبي وخاصة مع النمو السريع لسوق الأوراق المالية في المملكة وتطور الأنظمة التي تتعلق بالإفصاح وكذلك أنظمة الإدراج وبعد القرارات الهامة التي اتخذتها هيئة السوق المالية بإيقاف تداول عدد من الشركات بسبب تجاوز الخسائر ٩٠٪ من رأس المال مما قد يشجع بقية الشركات على ممارسة إدارة الأرباح.
- ٢- كما يوصي الباحث بتكثيف برامج مراقبة الجودة في مكاتب المراجعة التي تقوم بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وعدم التأثر بحجم الشركة في هذه المراجعة.
- ٣- كما يوصي الباحث بأهمية دراسة مكافآت الإدارة و هيكلها وذلك لأن الدراسات السابقة أشارت إلى الارتباط القوي بين هيكل المكافآت و ظاهرة إدارة الأرباح مما قد يشير أيضاً إلى عدم وجود المحفزات في بعض الشركات مثل المكافآت والتي تعد من أهم أسباب بروز هذه الظاهرة. إلى هذا الموضوع يشير نظام الشركات السعودي إلى أن نظام الشركة يحدد نظم

المكافآت بها نظام مكافآت مجلس الإدارة والذي يجوز أن يكون راتباً معيناً أو بدل حضور جلسات أما إذا كانت هذه المكافآت من أرباح الشركة فلا يجوز أن تزيد عن ١٠٪ من صافي الأرباح بعد توزيع ما نسبته ٥٪ من رأس المال على المساهمين (مادة ٧٤) ضمن مجموعة الأنظمة التجارية [٣٧].

المراجع

- [١] أبو الخير، مدثر طه. (١٩٩٨م) "تحليل العلاقات بين الاختيارات المحاسبية و تكاليف التعاقدات"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*, جامعة المنصورة.
- [٢] Holmstrom, B., "Moral hazard and observability", *Bell Journal of Economics*, Vol. 10 (1979), 74-91.
- [٣] السهلي، محمد. (٢٠٠٦) "ادارة الربح في الشركات السعودية"، *دورية الإدارة العامة*، المجلد ٤٦، العدد الثالث.
- [٤] عسيري، عبدالله. (٢٠٠١) "تمهيد الدخل من قبل الشركات المساهمة السعودية- دراسة ميدانية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، مجلد ٣٨، العدد ٢.
- [٥] Davidson, Stickney and Weil (1987), Cited by Beneish. M "Earnings management: a perspective", *Managerial Finance*, Vol. 27, No. 12 (2001), 44-91.
- [٦] Schipper, K., "Earnings managements", *Accounting Horizons*, 3(4) (1989) pp. 91-102.
- [٧] Healy, P. and Wahlen J. "Review of the earnings management literature and its manipulation of earnings", *Journal of Accounting and Economics*, 19 (1)(1998) pp. 29-74.
- [٨] Scott, W. "*Financial Accounting Theory*", Prentice Hall, New Jersey, (1997).
- [٩] Healy, P. "The effect of bonus schemes on accounting decisions", *Journal of Accounting and Economics*, 7(1985), 85-107.
- [١٠] Dye, H., DeAnglo L., And Sweeney A. "Accounting choice in troubled companies", *Journal of Accounting and Economics*, July(1988).
- [١١] McNichols, M., and Wilson G. "Evidence of earnings management from the provision for bad debts", *Journal of Accounting Research*, Supplement, (1988), 1-40.
- [١٢] Jones, J. "Earnings management during import relief investigations", *Journal of Accounting Research*, Vol. 24, No. 2(1991), 193-228.
- [١٣] Gaver, J., Gaver K., and Austin J. "Additional evidence on bonus plans and income management", *Journal of Accounting and Economics*, February, (1995), 3-28.
- [١٤] Dechow, P., Sloan R., & Sweeney A. "Detecting earnings management", *The Accounting Review*, 70(2) (1995), 193-225.
- [١٥] Teoh, S., Welch I. and Rao G. "Incentives and opportunities for earnings management" Cited by Healy, P. and J. Wahlen (1998).
- [١٦] Demski, J., "Performance measure manipulation", *Contemporary Accounting Research*, 15(1998), pp. 261-285.
- [١٧] Burgstaher, D. and Eames, M. "Management of earnings and analysts forecasts", Unpublished working paper, University of Washington(1998).
- [١٨] Park, M., and Park T. "Insider sales and earnings management", *Journal of Accounting and Public Policy*, 23 (2004), 381 – 411.
- [١٩] Australian Accounting Research Foundation, *Audit & Assurance Alert 10, Earnings Management by Entities: Audit considerations and issues*, (2001)

- . Becker, C., Defond, M., Jiambalvo, J., and Subramanyam, K. "The Effect of audit quality on earnings management", *Contemporary Accounting Research*, Vol 15, No 1(1998) 1-24 [٢٠]
- Davis, L., Soo, B., Trompeter, G. "Auditor tenure, auditor independence and earnings management" <http://aaahq.org/audit/midyear/01midyear/papers/soo.pdf>, as 15 January, (2007). [٢١]
- Bauwhed, H., Willekens, M., & Gaeremynck, M. "Audit firm size, public ownership, and firms' discretionary", *International Journal of Accounting*, 38 (2003), 1-22. [٢٢]
- . Brenda, Van., and Vanstraelen A. "Earnings management and audit quality in Europe: evidence from the private client segment market", Working Paper with number 2005012, University of Antwerp, Faculty of Applied Economics, (2005) [٢٣]
- Chan, k., Lin, K., and Zhou, J. "Audit quality and earnings management for Taiwan IPO firms", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 20 No. 1(2005), 86-104 [٢٤]
- Richard, M., Marilyn F., and Karen K. "The relation between auditors' fees for nonaudit services and earnings management" *The Accounting Review*, Vol. 77 (2002), 71-105. [٢٥]
- Larcker, D. and Scott A. "Fees paid to audit firms, accrual choices, and corporate governance", *Journal of Accounting Research*, Vol. 42, No. 3 (2004), 625-658. [٢٦]
- Abbott, L., Susan P, and Gary F. "Earnings management, litigation risk, and asymmetric audit fee responses", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 25, No. 1, (2006)85-98. [٢٧]
- DeAngelo, H., DeAngelo L., & Skinner D. "Accounting choice in troubled companies", *Journal of Accounting and Economics*, 17 (1994), 113-143. [٢٨]
- Beneish, M. "Earnings management: a perspective", *Managerial Finance*, Vol. 27, No. 12 (2001), pp. 3-17. [٢٩]
- DeAngelo, E. "Auditor size and audit quality", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 3 (1980), 183-199. [٣٠]
- Kaplan, R. "Comments on Paul Healy", *Journal of Accounting and Economics*, April (1985),109-114. [٣١]
- Al-Abbas, M. Pricing and Competitive Characteristics of the Statutory Saudi Audit Market: An Empirical Investigation, *Unpublished PhD Thesis*, Aberstwyth University, UK, (2004). [٣٢]
- Titman, S., and Trueman, B. "Information quality and the valuation of new issues", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 8(1986), 159-172. [٣٣]
- Balvers, R., McDonald, B., & Miller, R. "Underpricing of new issues and the choice of auditor as a signal on investment banker reputation", *The Accounting Review*, Vo. LXIII, No. 4 (1988) pp. 605-622. [٣٤]
- . Menon, K., & Williams, D. "Auditor credibility and initial public offerings", *The Accounting Review*, Vol. 66, No. 2 (1991), 313-332 [٣٥]
- Firth, M., & Smith, A. "Selection of auditor firms by companies in the new issue market, *Applied Economics*, Vol. 24 (1992), 247-255. [٣٦]
- مجموعة الأنظمة التجارية, وزارة التجارة و الصناعة , الرياض. [٣٧]
- Beneish, M. "Discussion of "are accruals during initial public offering opportunistic?" *Review of Accounting Studies*, 3(1/2) (1998), 209-221. [٣٨]
- Bartov E, Ferdinand A., and Judy S. L. "Discretionary accruals models and audit qualifications". *Journal of Accounting and Economics*, 30 (2001), 421-452. [٣٩]

Auditor Choice and Earning Management in Saudi Joint Stock Companies

Mohammad A. Al-abbas

*Assistant Prof., Accounting Department
Collage of Administrative and Financial Sciences
King Kahled University*

(Received 6/2/2007; accepted for publication 3/4/2008)

Abstract. In Saudi Arabia the primary focus of earnings management research to date, however, has been on detecting whether and when earnings management takes place. Number of literature have typically examined number of motivations to earnings management. Following this line of research, the primary purpose of this study is to provide empirical evidence on the auditor choice decision and its relationship with the phenomenon of earning management in Saudi business environment using a sample of Saudi joint stock companies (from 2002 to 2006). More specifically this research tests whether companies tend to choice Non-Big4 auditors when they have motivation to earnings management. The result indicates no presence of a statically significant relationship between auditor choice or auditor change and earning management phenomenon in the Saudi business environment during the period from 2002 to 2006. the study ends with number of recommendations.

